

Distr.: General
20 November 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بأنه في غياب أي تدابير جدية لتفعيل المساءلة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي لا حصر لها والتي تطالب إسرائيل بوقف ما تنتهجه من سياسات وتتخذ من تدابير غير قانونية في فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبإنهاء احتلالها الذي تجاوز نصف قرن من الزمن، ما زالت السلطة القائمة بالاحتلال تتمادى في انتهاكاتها الصارخة ونسفها المنهجي للحل القائم على وجود دولتين.

فعقب الإعلانات الاستفزازية التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة بشأن خططها الرامية إلى تشييد آلاف أخرى من الوحدات الاستيطانية غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، تمضي الحكومة الإسرائيلية قدماً في تنفيذ مخططات الاستعمار والضم وتكتف من مصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية والتشريد القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين. ويشمل ذلك التدابير الجارية الرامية إلى ترحيل آلاف البدو الفلسطينيين قسراً من أراضيهم. وكل هذا الذي يجري إنما هو انتهاك خطير للقانون الدولي وخرق مباشر ومتكرر لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وفي أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر، سلّمت قوات الاحتلال الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين في قريتي عين الحلوة وأم الجمال في شمال غور الأردن بالضفة الغربية المحتلة أوامر هدم زهاء ٦٠ منزلاً وبنية ووزعت عليهم إشعارات بالإجلاء. وستؤدي هذه الأوامر، في حالة تنفيذها، إلى مصادرة أملاك ما لا يقل عن ٣٠٠ مدني فلسطيني وترحيلهم قسراً من المنطقة التي خصصتها سلطة الاحتلال لاحتضان



المزيد من أعمال التوسعة الاستيطانية. وفي هذا الصدد، كشفت التقارير الأخيرة عن اعتزام إسرائيل المضي قدماً في تشييد مستوطنات بغور الأردن ومضاعفة عدد المستوطنين الذين عملت على توطينهم هناك بصورة غير قانونية لينتقل عددهم من ٦٠٠٠ مستوطن إلى ما لا يقل عن ١٢٠٠٠ مستوطن.

كذلك تلقى المزارعون الفلسطينيون في قرية شوفة الواقعة قرب طولكرم إشعارات من قوات الاحتلال الإسرائيلية بشأن نزع ملكية عدة قطع من الأراضي الزراعية لأغراض توسيع مستوطنة إسرائيلية مجاورة وبنيتها التحتية. وتمضي السلطة القائمة بالاحتلال قدماً أيضاً في تنفيذ خطط مصادرة ٥٠ دونماً آخر من الأراضي الفلسطينية في منطقة بيت لحم، إلى جانب العديد من الخطط الأخرى الرامية إلى هدم منازل الفلسطينيين والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية في مناطق أخرى من الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولا سبيل لإنكار أن مواصلة سرقة الأراضي دون هوادة والاستمرار في نزع ملكية المدنيين الفلسطينيين عنوة وتشريدهم قسراً هما حجر الزاوية في ما تبذله إسرائيل من محاولات لتغيير التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها وحقائقها الجغرافية على أرض الواقع، والأنشطة الاستيطانية إنما هي الأداة الرئيسية لوضع هذا المخطط الاستعماري غير القانوني موضع التنفيذ. وإضافة إلى ذلك، فنظراً إلى غياب أي عواقب على ارتكاب كل هذه الأعمال، من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية ومستوطنيها المتطرفين اكتسبوا مزيداً من الجرأة على مواصلة بل تكثيف استيلائهم على الأراضي واقتراف الجرائم ضد الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، نذكر بإدانة مجلس الأمن الفاطعة في قراره (٢٣٣٤) (٢٠١٦) لـ "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين"، ومطالبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف فوراً وعلى نحو تام جميع الأنشطة الاستيطانية وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية احتراماً كاملاً.

وفي ضوء ازدياد إسرائيل الصارخ والمتعمد وتماديها في عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي المنطبقة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، لا بد من التذكير أيضاً بأن مجلس الأمن أهاب بجميع الدول، في قراره (٢٣٣٤) (٢٠١٦)، إلى أن تميّز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد أضحى هذا التمييز على المستويين السياسي والقانوني وغيرهما من المستويات أمراً ملحاً اليوم أكثر من أي وقت مضى، إذ أثبتت إسرائيل أنها تنوي، في ظل غياب تدابير المساءلة، التمادي في انتهاكاتها الجسيمة ضد الشعب الفلسطيني عن طريق أنشطتها الاستعمارية ومحاولات ضمّ الأرض الفلسطينية ونسفها لإمكانية تطبيق حل الدولتين.

لقد آن الأوان منذ مدة ليست بالقصيرة لكي يتخذ المجتمع الدولي تدابير جديدة وملموسة من أجل إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الكف عن انتهاكاتها والامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. فتقاعسه لن يؤدي سوى إلى استمرار هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني وإطالة أمد الاحتلال البغيض، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية بعيدة المدى على آفاق إحلال السلام الفلسطيني - الإسرائيلي ونشر السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، نشدد على عزم مجلس الأمن المعلن بأن يدرس جميع السبل والوسائل العملية لضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة تنفيذًا تامًا، ونناشد باتخاذ إجراءات فورية في هذا الصدد لضمان توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت الاحتلال الإسرائيلي، ووفقًا للقانون الدولي الإنساني، وإنقاذ ما تبقى من فرص لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وإيجاد حل عادل ودائم ووفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائلنا السابقة البالغ عددها ٦٢٠ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (A/ES-10/762-S/2017/855)، سجلًا أساسيًا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وأرجو ممتنًا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر
القائمة بالأعمال بالنيابة
نائبة المراقب الدائم